مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد08 / العـدد: 02 (2024)، ص 166- 180

التحفيزات الجبائية وانعكاساتها في تطور الاستثمار
(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للفترة 2012-2021)

Tax incentives and their impact on investment development (a case study of the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship for the period 2012-2021)

ط.د محمد بن حنة [1*]،عمر قمان [2]

[1] مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة « MQEMADD »، جامعة الجلفة، الجزائر، *mohamed.benhana@univ-djelfa.dz*

[2] مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة « MQEMADD » ، جامعة الجلفة، الجزائر، *a.gamane@univ-djelfa.dz*

تاريخ الاستلام: 2024/08/10 تاريخ القبول: 2024/11/04

الملخص:

تهدف الدراسة للوقوف على أهم الإصلاحات التي مست السياسة الجبائية التي لها علاقة بتطور الاستثمار من خلال منح التحفيزات الجبائية المدرجة في القوانين والتشريعات لتلعب التحفيزات الجبائية دورا مهما في ذلك، فيعد إصلاح السياسة الجبائية من السياسات التي تستند عليها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة, ولهذا انتهجت الجزائر طريق الإصلاحات لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

تطرقت الدراسة للتحفيزات الجبائية المذكورة في قوانين الاستثمار بداية من قانون 63-277 وهو أول قانون للاستثمار وصولا إلى قانون الاستثمار الأخير 22-18, وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ايجابية بين التحفيزات الجبائية والاستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تطور الاستثمار، إصلاح النظام الجبائي،التحفيزات الجبائية،قانون الاستثمار،الاستثمار الوطني والأجنبي.

Abstract:

The study aims to identify the most important reforms that affected the tax policy related to the development of investment by granting tax incentives included in laws and legislations so that tax incentives play an important role in that, so the reform of tax policy is one of the policies on which the state relies to achieve comprehensive economic development, and for this reason it has adopted Algeria path of reforms to attract national and foreign investments.

The study dealt with the tax incentives mentioned in the investment laws, starting with Law 63-277, which is the first investment law, to the last investment law 22-18, and the study found a positive relationship between tax incentives and investment in Algeria.

***Key Words** :investment development, tax reform, fiscal incentives , Investment Law , national and foreign investment .*

*المؤلف المرسل: محمد بن حنة، الإيميل: *mohamed.benhana@univ-djelfa.dz*

1. مقدمة:

يعتبر تعديل التحفيزات الجبائية أحد الأدوات السياسة الجبائية عن طريقها تتدخل الدولة في توجيه والدفع بالتنمية وتحمل التحفيزات الجبائية الدور الأكبر المساهم في توفير المناخ الاستثماري المناسب فالجزائر تصدر قوانين أو تعديلات لها حسب الظروف السائدة الدولية أو الداخلية, والهدف منها استحداث مناصب للعمل وتحقيق تنمية شاملة على مستوى كامل التراب الوطني بجذب الاستثمار.

ومن هذا تبرز أهمية الموضوع بالنسبة لجميع الدول من بينها الجزائر التي أولت للتحفيزات الجبائية باعتبارها احد الآليات لتنظيم نشاط الاستثمار بشقيه الوطني والأجنبي التي تضمنتها قوانين الاستثمار بداية من الاستقلال وانتهاج النظام الاشتراكي إلى غاية آخر قانون الاستثمار رقم 22-18 .

1.1.إشكالية البحث :

نطرح الإشكالية التالية: **هل الإصلاحات التي مست التحفيزات الجبائية انعكست في تطور الاستثمار؟**

والتساؤلات الفرعية للبحث :

*ما طبيعة التحفيزات الجبائية الممنوحة في خضم الإصلاحات التي مست السياسة الجبائية؟

* هل ساهمت التحفيزات الجبائية في زيادة الاستثمارات ؟

2.1. فرضيات البحث :

*حملت إصلاحات السياسة الجبائية تحفيزات جبائية مشجعة للاستثمار من خلال القوانين والتشريعات الجبائية .

* تطورت عدد وقيمة الاستثمارات ووفرت مناصب شغل نتيجة التحفيزات الممنوحة.

3.1.أهداف البحث :الوقوف على ابرز الإصلاحات التي جرت على السياسة الجبائية متمثلة في التحفيزات الجبائية المذكورة في القوانين والتشريعات.

4.1. أهمية البحث :تكمن في دور التحفيزات الجبائية في التنمية من خلال جذب الاستثمارات ومسايرته للتغيرات التي تعرفها الجزائر من خلال التعديلات التي جرت على القوانين.

5.1. الدراسات السابقة:

دراسة (آيت لعزيز & بهناس, 2022): بعنوان "الإصلاحات الجبائية في إطار قوانين المالية في دعم الاستثمار في الجزائر" وضحت الدراسة مساهمة الدولة في ترقية الاستثمار من خلال القوانين المالية المتعاقبة ومن نتائج الدراسة إلى أهمية البرامج الاستثمارية و التحفيزات الجبائية في إعطاء ديناميكية في القطاعات الاقتصادية وتنشيطها.

دراسة (نمر وآخرون, 2020) : بعنوان " أثر التحفيزات الجبائية على دعم سياسة الاستثمار في الجزائر" هدفت الدراسة إلى إبراز دور الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار وخلصت الدراسة ان الامتيازات الجبائية ضرورية لكنها غير كافية لوحدها وتوجه الشباب في الاستثمار الخدماتي والتوجه لنوع من التمويلات لحصول على اكبر قدر من الامتيازات الجبائية.

دراسة (محمد, 2018) : بعنوان " النظام الجبائي المطبق على الاستثمار في الجزائر" قدمت الدراسة أهم الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمر في جميع مراحل الاستثمار سواء كانت جديدة أو موسعة ودور الإدارة الضريبية في المساعدة والمساهمة في ترقيته, وأوجزت الدراسة ابرز الشروط المؤهلة لجميع الأجهزة مع الامتيازات الممنوحة.

2. التحفيزات الجبائية الممنوحة لدعم الاستثمار:

1.2.ماهية التحفيزات الجبائية والاستثمار:

1.1.2.التحفيزات الجبائية:

1.1.1.2.تعريف التحفيزات الجبائية : لها مجموعة من التعريفات أهمها: هي مجموعة من العمليات والتشريعات والإجراءات تخص السياسة الاقتصادية للدولة، تهدف توجيه الاقتصاديين أصحاب رؤوس الأموال نحو سلوك معين مقابل الحصول على تحفيز أو عدد من التحفيزات ، وتتكون عادة من تقليص معدلات الضرائب أو الالتزامات الضريبية شرط تنفيذ المستفيد كل المعايير والمقاييس والضوابط التي شرعتها الدولة(لوالبية & مسعودي, 2020, ص 27).

2.1.1.2.مكونات التحفيزات الجبائية : تتكون من (زيدان, 2022, ص 153):

- ✓**الإعفاءات الضريبية:** هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المكلف بدفع الضرائب في مبالغ الضريبة الواجبة السداد مقابل الالتزام بممارسة نشاط محدد في ظرف معين ويمكن أن يكون الإعفاء كلي أو جزئي.
- ✓**التخفيضات الضريبية:** هي تخفيض مبالغ الضريبة المستحقة مع الالتزام ببعض الشروط والضوابط كإعادة الاستثمار الأرباح المحققة تستخدم خدمة لسياسات ضريبية معينة.
- ✓**نظام الإهتلاك:** أقساط الإهتلاك تعتبر مسألة ضريبية بسبب تأثيرها على النتيجة باعتبارها من الأعباء.
- ✓**الخسائر المرحلة إلى السنوات اللاحقة:** هي وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن الخسائر لسنوات سابقة يتم تحميلها لسنوات لاحقة.
- ✓**المعدلات التمييزية:** وهي جدول للأسعار الضريبية يتكون من معدلات لها علاقة بنتائج معينة للنشاط حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم النشاط أو مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فيرتفع المعدل تدريجيا كلما انخفضت نتائج نشاط الاستثمار والعكس صحيح. (جمام & دباش, 2015, ص 189).
- ✓**القرض الضريبي:** يتمتع به المكلف بالضريبة هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى بضوابط خاصة يتم باستثنائه من مبالغ الضرائب الواجبة الدفع إذا كان القرض الضريبي اقل من الضرائب الواجبة الدفع وإذا كان اكبر من الضريبة المستحقة يصبح المكلف في حالة قرض قابل للاسترجاع(بن يطو, 2022, ص 98).

2.1.2.الاستثمار:

1.2.1.2.تعريف الاستثمار: للاستثمار العديد من التعريفات مختلفة لغوية أو اصطلاحية.

ومن أهم التعريفات نذكر:

فعرفه الاقتصادي جون مينارد كينز بأنه : ارتفاع لقيمة التجهيزات الرأسمالية بسبب ونتيجة الأنشطة الإنتاجية لمدة محددة (نصر وآخرون, 2017, ص 324) .

وعرف بأنه : استثمار مبالغ من رأسمال الكيان بغية تطوير الوسائل الممتلكة لرفع الطاقة الإنتاجية أو جلب وسائل إنتاجية جديدة (عبد الكريم & سفيان, 2019, ص 118).

2.2.1.2. أنواع الاستثمار:

1.2.2.1.2.الاستثمار الأجنبي : يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي على انه : امتلاك أصول في دول أخرى لأحد الأفراد أو الكيانات في دولة ما سواء كان بحق أو دون الحق في إرادة تلك الأصول لفترة قصيرة أو قصيرة بهدف زيادة الربح أو رخص العمالة أو ولوج أسواق جديدة.(جمام & دباش, 2015, ص 186) .

ويعرّف الصندوق النقد الدولي **الاستثمار الأجنبي المباشر** بأنه أنشطة مالية مختلفة للتأثير على الشركات المتواجدة في بلد آخر عن الشركة الأم و هو نوعان رئيسيان من الأنشطة نوع يتم على أساس النمو الشركة الأم بفتح شركة فرعية في بلد ثاني، والنوع الثاني استثمار الأرباح في شركة أجنبية بشرط الوصول إلى 10٪ على الأقل من رأس مال الشركة المرغوبة في الاستثمار فيها. (Ngouhouo, 2008,ص 14).

2.2.2.1.2.الاستثمار الوطني :يعرف كما يلي : هو قيام مستثمرون يحملون جنسية دولة ما بالاستثمار فيها سواء الاستثمار في القطاع العام أو الخاص بهدف الحصول على الأرباح. (نصر وآخرون, 2017, ص 324).

2.2. التحفيزات الجبائية الممنوحة في قوانين الاستثمار:

1.2.2.التحفيزات الممنوحة خلال الفترة من 1963 إلى غاية 2017:

- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 63-277:** يتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 53 صادرة بتاريخ 1963/08/02 هو أول قانون للاستثمار تصدره الدولة الجزائرية ولم يطبق بسبب انتهاج الجزائر النظام الاشتراكي حسب ميثاق الجزائر لسنة 1964, تمنح امتيازات جبائية للمؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات برنامجها يشمل استثمار 05 ملايين دينار في مدة 03 سنوات يكون الاستثمار في قطاعات ذات أولوية أو يوفر مناصب عمل تصل الامتيازات إلى إمكانية تجميد النظام الجبائي(مجاهد وآخرون, 2020, ص 293), ومنح امتيازات بتخفيض الضريبة على المواد الأولية المستوردة وإمكانية تجميد النظام الجبائي 15 سنوات بشروط من بينها توفير أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين (سلطان, 2022, ص 386) .
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في الأمر 66-284:** تضمن قانون الاستثمار يمنح الإعفاء التام أو الجزئي من رسم الانتقال في حدود للمشتريات العقارية المخصصة للنشاط وقيمة المعدل تحدد حسب مكان تواجد المؤسسة والإعفاء التام أو الجزئي أو التنازلي من الرسم العقاري في فترة اقل من 10 سنوات و معدل مخفض من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج وتأجيل استيفاء الرسوم الجمركية ومن الرسم على الأرباح الصناعية والتجارية لفترة 05 سنوات و لمبالغ سنوية لا تفوق 20 % من رأس المال المستثمر وتمنح الامتيازات ضمن شروط معينة مذكورة في المادة 15 من الأمر (*المادة 14 من الأمر رقم 66-284,ص 1205*) .
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 82-11:** يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني تحظى الاستثمارات الخاصة المعتمدة المنجزة في المناطق النائية والمحرومة الإعفاء التام من ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بسقف 05 سنوات من سنة بدء الاستغلال والإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة العقارية اعتبارا من أول جانفي من السنة الذي يلي انتهاء البناءات والتخليص من الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج لشراء التجهيزات المخصصة للاستثمار والإعفاء من حق التحويل للمشتريات العقارية المخصصة للاستثمار والإعفاء الكلي من رسم النشاط الصناعي والتجاري والدفع الجزافي لمدة 05 سنوات من سنة بدء الاستغلال, أما الاستثمارات المنتجة للمواد الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا تفوق 05 سنوات من سنة بدء الاستغلال والتخليص من الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج عند شراء التجهيزات

المخصصة للاستثمار والإعفاء الكلي من رسم النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي بسقف لا يتعدى 03 سنوات من سنة بدء الاستغلال وفيما يخص الاستثمارات الأخرى إعفاء جزئي أو متناقص من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا تتعدى 05 سنوات وسقف 20% من الأموال المستثمرة من سنة بدء الاستغلال والإعفاء الكلي من الرسم النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة 03 سنوات والإعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة لا تتعدى 10 سنوات من أول جانفي من السنة الموالية لانتهاء البناءات *(المادة 21 من القانون رقم 82-11,ص 1696)*.

- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 82-13:** يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها تستفيد من الحق على التحويل بالمقابل لكل مشتريات العقارية اللازمة للنشاط والإعفاء من الضريبة العقارية لفترة 05 سنوات من تاريخ شراء العقار والإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لفترة 03 سنوات وتخفيض 50% للسنة الرابعة و25 % للسنة الخامسة من الحاصل الجبائي و تخفيض 20% على الأرباح الصناعية والتجارية على الاستثمار الجديد وتعفى الفوائد الناتجة عن الحسابات الجارية من الضرائب *(المادة12 من القانون رقم 82-13,ص 1726)*.
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 86-13:** يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها تستفيد من إعفاء دفع حق التحويل للمشتريات العقارية لعملها وإعفاء من الضريبة العقارية لفترة 05 سنوات من تاريخ شراء العقار وإعفاء من الضريبة على الإرباح الصناعية والتجارية للسنوات 03 الأولى وتخفيض 50% للسنة الرابعة و 25% للسنة الخامسة من النتيجة الجبائية وبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية من تاريخ تحقيق رقم إعمالها الأول و تخفيض من ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية إلى نسبة 20% في حالة تجديد استثمارها وإعفاء من ضريبة على الفوائد الناتجة عن الحسابات الجارية والحسابات المجمدة *(المادة 12 من القانون رقم 86-13,ص 1478)*.
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 86-14:** يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب حسب المادة 36 تعفى من دفع الإتاوة أو تخفض حتى يتسنى استرجاع الأموال المستثمرة, وحسب المادة 57 تعفى من الرسم على النشاط المهني وجميع الضرائب الأخرى غير المذكورة في هذا القانون وتعفى من الرسم الوحيد الإجمالي و الحقوق الجمركية والرسوم والأتاوى الجمركية عند الإنتاج الأعمال التي تتضمن معدات التجهيز والمواد والمنتجات الخاصة وتأدية الخدمات لأعمال التنقيب والبحث *(المادة 57 من القانون رقم 86-14,ص 1491)*.
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 88-25:** يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية يترتب عن النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات أولوية والمفتوحة للاستثمار تمنح امتيازات جبائية تقرها قوانين مالية أو التنظيم المعمول به *(المادة 03 من القانون رقم 88-25, ص 1031)*.
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في المرسوم التشريعي 93-12:** يتعلق بترقية الاستثمار تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية من الامتيازات برسم انجاز الاستثمار لمدة لا تتعدى03 سنوات من إعفاء من ضريبة نقل الملكية للعقارات في إطار الاستثمار وتطبيق رسم مخفض 05 بالألف لعقود التأسيس ورفع رأس المال والإعفاء من رسم القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار وتطبيق رسم مخفض 03 % من الرسوم الجمركية للسلع المستوردة تدخل في انجاز النشاط وفي حالة بدء الاستغلال يستفيد من

إعفاء من02 إلى 05 سنوات من ضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسـم على النشاط الصناعي والتجاري وتطبيق نسبة مخفضة نهاية 05 سنوات والإعفاء التام من الضرائب والرسوم في حالة التصدير *(المادة 17 من القانون رقم 93-12,ص 6*).

- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في الأمر 01-03:** يتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخ في 22 أوت 2001 حسب المادتين 09 و 10 اوجد نظامين النظام العام والنظام الاستثنائي فالنظام العام يستفيد من نسب مخفضة في الحقوق الجمركية للأجهزة المستوردة تدخل مباشرة في انجاز النشاط وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسم نقل الملكية وفي نظام الاستثنائي للمناطق واجب ترقيتها و الاستثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني تستفيد في مرحلة الانجاز من إعفاء من دفع حقوق الملكية ودفع حق مخفض قدره 2 بالألف لرسم التسجيل لعقود التأسيس ورفع رأس المال تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بمصاريف انجاز الاستثمار والإعفاء من رسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات تدخل مباشرة في الانجاز وتطبيق نسب مخفضة للحقوق الجمركية وفي مرحلة الاستغلال الإعفاء لفترة 10 سنوات من ضريبة على أرباح الشركات وضريبة الدخل الإجمالي و الدفع الجزافي والرسم العقاري على الملكيات تدخل في النشاط *(المادة 09 و 10 الأمر رقم 01-03,ص ص 5 ,6*).
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في الأمر 06-08:** المتعلق بتطوير الاستثمار والتي تعدل المادة 09 للأمر 01-03 تستفيد الاستثمارات في مرحلة الانجاز من إعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في انجاز الاستثمار وإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للعقارات في إطار الاستثمار وبعنوان الاستغلال إعفاء لفترة 03 سنوات من بدء النشاط من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني *(المادة 07 من الأمر رقم 06-08,ص 18*).
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في الأمر 09-01:** المتمثل في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حسب المادة 60 يخضع المستفيدين من التحفيزات الجبائية من اكتتاب تعهد بإعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المصدر الجزائري للاستفادة الرسم على القيمة المضافة فقط لا تستفيد الاستثمارات التي تساوي أو تفوق 500 مليون دينار جزائري من الامتيازات إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار و يقلص فترة 10 سنوات للتحفيزات الجبائية المذكورة في قانون 01-03 إلى 05 سنوات حسب المادة 61 منه *(الأمر 09-01,ص 14.)* .
- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 16-09:** يتعلق بترقية الاستثمار المزايا المشتركة لكل الاستثمارات بعنوان مرحلة الانجاز الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار والإعفاء من رسم على القيمة المضافة للسلع تدخل في انجاز الاستثمار وإعفاء من دفع حق الملكية والرسم على الإشهار العقاري و حقوق التسجيل وتخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية لمصالح الأملاك الدولة وإعفاء لفترة 10 سنوات من الرسم العقاري للعقارات التي تدخل في إطار الاستثمار وبعنوان مرحلة الاستغلال إعفاء لفترة 03 سنوات من ضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني وتخفيض 50 % من الإتاوة الايجارية السنوية لمصالح أملاك الدولة, وحسب المادة 15 تستفيد الاستثمارات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل ترفع المزايا الممنوحة في المادة 12 من 03 سنوات إلى 05 سنوات عند استحداث 100

منصب شغل دائم وحسب المادة 18 تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني من تمديد مدة مزايا الاستغلال لتصل 10 سنوات وإعفاء أو تخفيض من الحقوق الجمركية واقتطاعات أخرى حسب التشريع المعمول به للمجلس الوطني للاستثمار الأهلية في منحها ولفترة أقصاها 05 سنوات وتستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم للمواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة *(المادة 12 من القانون رقم 16-09,ص 19* **).**

- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في المرسوم التنفيذي 17-101:** الذي يحدد المبالغ الدنيا والقوائم السلبية التي تستفيد من الامتيازات وكيفية تطبيق المزايا على جميع أنواع الاستثمارات و المرسوم موجها للاستثمارات مصانع السيارات ومعالجة التبغ وتصنيعه لأنه يمنح تحفيزات تجارية أكثر منها صناعية لان السلع المستفيدة كلها مصنعة موجهة للتركيب أو التجميع (حموتان, 2022, ص 1230**).**

2.2.2. التحفيزات الممنوحة بعد سنة 2017:صدر في هذه الفترة قانون الاستثمار رقم 22-18 والذي الغي جميع الإجراءات المتعلقة بالتحفيزات الجبائية .

- **التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون 22-18:** قبل التطرق للتحفيزات الجبائية التي جاء بها القانون نتطرق للأنظمة التحفيزية التي جاء بها ثم ننتقل للتحفيزات الجبائية والتي جاءت تحت اسم المزايا التحفيزية.

1.2.2.2.الأنظمة التحفيزية (*قانون رقم 22-18*, ص 8) تتكون من:

- **نظام القطاعات :** هو نظام تحفيزي للقطاعات للنشطات ذات الأولوية.
- **نظام المناطق :** هو نظام تحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة.
- **نظام الاستثمارات المهيكلة :** هو نظام تحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل.

2.2.2.2.المزايا التحفيزية الممنوحة للأنظمة التحفيزية:

1.2.2.2.2. نظام القطاعات (*قانون رقم 22-18*, ص 9)**:**

بعنوان مرحلة الانجاز: مدة الاستفادة ثلاث (03) سنوات قابلة للتمديد لسنتين (02) إضافيتين.

1. الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة.
2. الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة.
3. الإعفاء الكلي من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري للمقتنيات العقارية للاستثمار المعني.
4. الإعفاء الكلي من حقوق التسجيل للعقد التأسيسي للشركة والزيادة في الرأسمال.
5. الإعفاء الكلي من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية لحق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز الاستثمارات.
6. الإعفاء المؤقت من الرسم العقاري على الملكيات العقارية للاستثمار لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال : مدة الاستفادة ثلاث (03) سنوات إلى خمس (05) سنوات .

1. الإعفاء الكلي من ضريبة على أرباح الشركات.
2. الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني " ألغي الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2024 ".

2.2.2.2.2.نظام المناطق (المادة 29 ,*قانون رقم 22-18*, ص 9):

بعنوان مرحلة الانجاز: مدة الاستفادة خمس (05) سنوات قابلة للتمديد لسنتين (02) إضافيتين.

1. الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة.
2. الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة.
3. الإعفاء الكلي من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري للمقتنيات العقارية للاستثمار المعني.
4. الإعفاء الكلي من حقوق التسجيل للعقد التأسيسي للشركة والزيادة في الرأسمال.
5. الإعفاء الكلي من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية لحق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز الاستثمارات.
6. الإعفاء المؤقت من الرسم العقاري على الملكيات العقارية للاستثمار لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال : مدة الاستفادة خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات .

1. الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات.
2. الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني " ألغي الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2024 ".

3.2.2.2.2.نظام الاستثمارات المهيكلة (*قانون رقم 22-18*, ص 9):

بعنوان مرحلة الانجاز: مدة الاستفادة خمس (05) سنوات قابلة للتمديد لسنتين (02) إضافيتين.

1. الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة.
2. الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة.
3. الإعفاء الكلي من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري للمقتنيات العقارية للاستثمار المعني.
4. الإعفاء الكلي من حقوق التسجيل للعقد التأسيسي للشركة والزيادة في الرأسمال.
5. الإعفاء الكلي من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية لحق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز الاستثمارات.
6. الإعفاء المؤقت من الرسم العقاري على الملكيات العقارية للاستثمار لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال : مدة الاستفادة خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات .

1.الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات.

2.الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني " ألغي الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2024 ".

3. تطور الاستثمارات في ظل إصلاح النظام الجبائي (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

1.3. تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):

هي هيئة عمومية ذات الشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي , أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 وهي امتداد مع تعديل تسميتها للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 تتبع وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة لديها 61 وكالة موزعة عبر التراب الوطني تتمثل مهامها في :

- دعم و المرافقة و تقديم المشورة لأصحاب المشاريع تتراوح أعمارهم مابين 18 و 55 سنة .
- توفير التدريب لفائدة أصحاب المشاريع و تشجيع لخلق النشاط و توسيعه .
- منح قروض لأصحاب المشاريع.
- مكلفة أيضا برصد الموارد الخارجية لتمويل مشاريع استثمارية لصالح الشباب.
- إعداد بطاقة وطنية للمشاريع التي يمكن للشباب استحداثها بالتشاور مع القطاعات المعنية.
- مرافقة ومتابعة المؤسسات المصغرة وعصرنة عملية إنشائها.
- ضمان تسيير مناطق لفائدة أصحاب المشاريع.

2.3. صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) :

يوجد فيها ثلاث صيغ وهم :

جدول رقم (01): صيغ التمويل على مستوى ANADE

<table>
<tr><td rowspan="2">الصيغة الأولى : التمويل الذاتي
قيمة الاستثمار
إلى غاية 10.000.000 دج</td><td colspan="5">المساهمة الشخصية</td></tr>
<tr><td colspan="5">% 100</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الصيغة الثانية : التمويل
الثنائي قيمة الاستثمار
إلى غاية 10.000.000 دج</td><td colspan="3">المساهمة الشخصية</td><td colspan="2">مساهمة الوكالة</td></tr>
<tr><td colspan="3">% 50</td><td colspan="2">% 50</td></tr>
<tr><td rowspan="5">الصيغة الثالثة : التمويل
الثلاثي قيمة الاستثمار
إلى غاية 10.000.000 دج</td><td>الفئة</td><td>المنطقة</td><td>المساهمة الشخصية</td><td>مساهمة الوكالة</td><td>مساهمة البنك</td></tr>
<tr><td>البطالين و الطلبة</td><td>كافة المناطق</td><td>% 05</td><td>% 25</td><td>% 70</td></tr>
<tr><td rowspan="3">غير البطالين</td><td>الجنوب</td><td>% 10</td><td>% 20</td><td>% 70</td></tr>
<tr><td>الهضاب</td><td>% 12</td><td>% 18</td><td>% 70</td></tr>
<tr><td>باقي المناطق</td><td>% 15</td><td>% 15</td><td>% 70</td></tr>
</table>

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على ما جاء في الموقع الالكتروني : https://anade.dz

- تاريخ الاسترداد:2023/03/15 الساعة 22:21

مناقشة بيانات الجدول رقم (01):

- نلاحظ من الجدول رقم 01 ان الصيغ الثلاثة المتاحة لا تتجاوز 10.000.000 دج والصيغتان الأولى والثانية والتي تسميان التمويل الذاتي فكله تمويل شخصي والتمويل الثنائي فالوكالة تساهم بنصفه ويتميزان بعدم وجود مساهمة البنك والتي تعني غياب الفوائد الربوية التي يتجنبها كثير من المستثمرين, وتبقى قيمة التمويل قليلة وجب رفعها.

- نعلم ان اغلب المستثمرين يبحثون عن التحفيزات الجبائية الممنوحة من إعفاءات وتخفيضات والتي تعتبر أهم من قيمة التمويل فعلى المشرع الجزائري يهتم بها بمنح المستثمرين هاته التحفيزات الجبائية دون شرط التمويل وإدخالها كأحد الصيغ الممنوحة.

- ضرورة إلغاء مساهمة البطالين والطلبة لافتقارهم الأموال وتكفل الدولة عن طريق الوكالة بكامل مساهمتهم .

- إعطاء مساهمة البنك الصفة الاختيارية للمستثمر فتصبح له القدرة على عدم الاستفادة منها مع رفع مساهمة الوكالة.

3.3. التكاليف الاستثمارية وعدد المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

جدول رقم (02): قياس تكاليف التحفيزات الجبائية من خلال الاستثمارات المصرح بها **الوحدة: دج**

السنوات	حصيلة عدد المشاريع	عدد المشاريع السنوي	حصيلة التكلفة الاستثمارية	التكلفة الاستثمارية السنوية
2012	249,147	66,023	691,740,510,995.00	214,388,820,000
2013	292,186	43,039	849,759,905,377.00	158,019,394,382
2014	333,042	40,856	1,007,058,251,898.00	157,298,346,521
2015	356,718	23,676	1,104,732,852,871.00	97,674,600,973
2016	367,980	11,262	1,156,666,450,000.00	51,933,597,129
2017	372,386	4,406	1,178,755,906,815.73	22,089,456,816
2018	377,921	5,535	1,208,089,729,773.00	29,333,822,957
2019	385,166	7,245	1,244,329,836,912.00	36,240,107,139
2020	388,863	3,697	1,264,237,023,860.00	19,907,186,948
2021	395,812	6,949	1,299,599,585,235.00	35,362,561,375

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2022.

4.3. تكاليف التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

جدول رقم (03): تكاليف الإجمالية للتحفيزات الجبائية الممنوحة لاستثمارات على مستوى ANADE

السنوات	مبالغ تكاليف التحفيزات الجبائية			مجموع التكاليف
	TVA	IBS	أخرى	مليون دينار جزائري
2012	47,502	353	741	48,596
2013	41,737	364	486	42,587
2014	33,950	593	501	35,044
2015	21,109	605	382	22,096
2016	5,100	605	432	6,137
2017	3,068	267	555	3,890
2018	915	119	462	1,496
2019	1,500	109	556	2,165

المصدر: بن تريدي يحي,فعالية التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر,مجلة دراسات جبائية,المجلد12,العدد22,السنة2023,الصفحة102.

5.3. تطور عدد المناصب المستحدثة للاستثمارات الممنوحة في إطار (ANADE) :

جدول رقم (03): تطور عدد المناصب المستحدثة للاستثمارات على مستوى ANADE

السنوات	حصيلة عدد مناصب العمل المستحدثة المتراكمة
2012	614,555
2013	710,788
2014	803,928
2015	855,498
2016	878,264
2017	888,069
2018	1,339,463
2019	1,353,420
2020	1,361,960
2021	1,375,929

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2022.

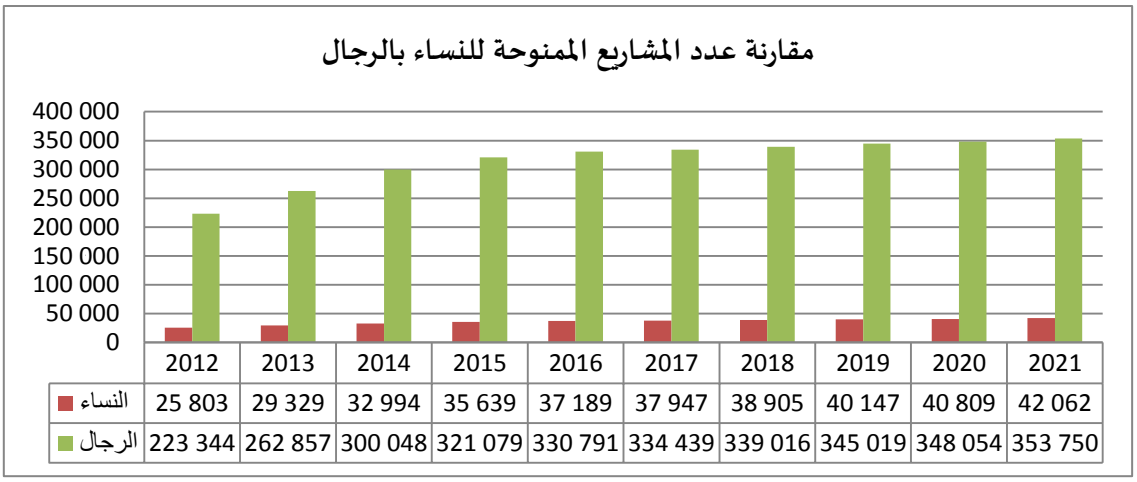
6.3. تطور عدد المشاريع الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) :

جدول رقم (06): تطور عدد المشاريع الممنوحة على مستوى ANADE

السنوات	النساء	الرجال	المجموع الكلي	نسبة النساء من المجموع الكلي
2012	25,803	223,344	249,147	%10.35
2013	29,329	262,857	292,186	%10.03
2014	32,994	300,048	333,042	%9.90
2015	35,639	321,079	356,718	%9.99
2016	37,189	330,791	367,980	%10.10
2017	37,947	334,439	372,386	%10.19
2018	38,905	339,016	377,921	%10.29
2019	40,147	345,019	385,166	%10.42
2020	40,809	348,054	388,863	%10.49
2021	42,062	353,750	395,812	%10.62

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2022.

الشكل رقم (01): مقارنة عدد المشاريع الاستثمارية الممنوحة للنساء بالرجال على مستوى ANADE



	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النساء	25 803	29 329	32 994	35 639	37 189	37 947	38 905	40 147	40 809	42 062
الرجال	223 344	262 857	300 048	321 079	330 791	334 439	339 016	345 019	348 054	353 750

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج :Microsoft Office Excel 2007

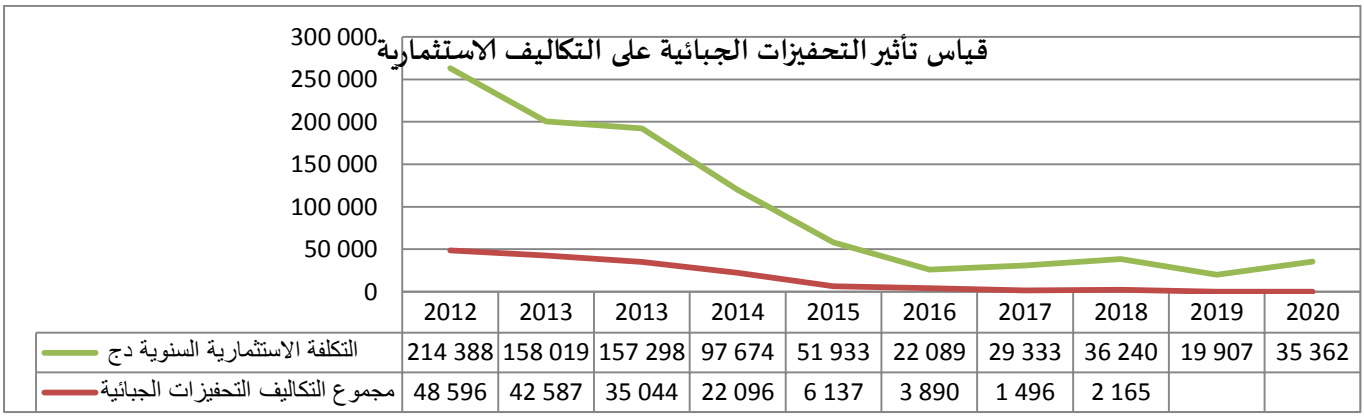
7.3. تطور عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية الممنوحة في إطار (ANADE) :

جدول رقم (07): توزيع تطور عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية الممنوحة على مستوى ANADE

السنوات	الفلاحة	الحرف	البناء والأشغال العمومية	الري	الصناعة	صيانة	الصيد	مهن حرة	خدمات	نقل المبرد	نقل بضائع	نقل المسافرين	المجموع
2012	24,812	30,977	17,401	464	11,513	4,713	750	5,043	73,221	10,317	52,870	17,066	249,147
2013	32,933	35,877	21,729	483	13,707	5,852	854	6,085	87,766	12,444	56,187	18,269	292,186
2014	43,263	40,132	26,791	527	18,800	7,373	1,011	7,535	98,856	13,285	56,527	18,942	333,042
2015	50,042	42,302	30,616	540	22,481	8,605	1,094	8,740	103,401	13,382	56,531	18,984	356,718
2016	53,488	42,621	32,284	544	24,547	9,259	1,127	9,456	105,754	13,385	56,530	18,985	367,980
2017	54,803	42,715	32,832	545	25,257	9,537	1,131	10,021	106,644	-	69,915	18,986	372,386
2018	56,225	42,864	33,697	554	26,195	9,990	1,131	10,801	107,563	13,385	56,530	18,986	377,921
2019	58,141	43,130	34,889	560	27,352	10,573	1,131	11,917	108,561	13,385	56,530	18,997	385,166
2020	58,883	43,289	35,359	564	28,119	10,860	1,132	12,421	109,144	13,389	56,692	19,011	388,863
2021	59,894	43,663	36,162	570	30,348	11,395	1,136	13,055	110,355	13,390	56,824	19,020	395,812

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لفترة من 2012 إلى غاية 2022.

شكل رقم (02): قياس تأثير التحفيزات الجبائية على التكاليف الاستثمارية الممنوحة على مستوى ANADE



	2012	2013	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التكلفة الاستثمارية السنوية دج	214 388	158 019	157 298	97 674	51 933	22 089	29 333	36 240	19 907	35 362
مجموع التكاليف التحفيزات الجبائية	48 596	42 587	35 044	22 096	6 137	3 890	1 496	2 165		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج :Microsoft Office Excel 2007

مناقشة النتائج:

- ✓ من خلال الجدول رقم 02 والجدول رقم 03 والشكل رقم 01 نلاحظ أنه زيادة حجم الاستثمارات راجع للتحفيزات الممنوحة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار, والقانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار وتزايدت معها تكاليف التحفيزات الجبائية في مرحلتي الانجاز والاستغلال التي تتحملها الخزينة العمومية مقابل تزايد حجم الاستثمارات, وانخفضت نتيجة صدور المراسيم التنظيمية لقانون 16-09 أهمها المرسوم التنفيذي رقم 17-101 التي استثنت بعض الاستثمارات بتحديد القوائم السلبية وسقف قيمة الاستثمارات الدنيا للاستفادة من التحفيزات الجبائية وكيفية تطبيقها, إضافة للظروف الصحية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد19) والسياسات الاستثنائية التي انتهجتها الدولة للتخفيف أعباء الجائحة على المكلفين بالضريبة, ولاحظنا ان حصيلة عدد المشاريع وتكاليفها الاستثمارية السنوية في تناقص مستمر إلى غاية سنة 2017 وعاودت في الصعود إلى غاية سنة 2020 التي تراجعت بسبب الظروف الصحية لجائحة كورونا والإجراءات الاستثنائية التي طبقتها الدولة لمجابهة الوباء وتبقى سنة 2020 سنة استثنائية بجميع المقاييس.
- ✓ ومن الجدول رقم 04 وجدنا ان التحفيزات الجبائية لها علاقة طردية مع تزايد الحصيلة السنوية لعدد المناصب العمل المستحدثة والتي بلغت 1,375,929 سنة 2021 , هاته المناصب تمثل منها ما يقارب 10% من النساء في عدد المشاريع الكلية الممنوحة وبلغت عدد المشاريع الممنوحة للنساء 42,062 والرجال 353,750 سنة 2021 ونلاحظ ان النساء رغم النسبة القليلة مقارنة مع الرجال لكنها مشجعة وتعبر على ان المرأة اقتحمت مجال الاستثمار والأعمال الحرة والتي يبينها الجدول رقم 05 والشكل رقم 01 .
- ✓ وبالنسبة للجدول رقم 06 أوضح ان النسبة الأكبر للاستثمارات الممنوحة كانت الخدمات تمثل النسبة الأكبر وتليها نشاط نقل البضائع ويعتبر أيضا من الخدمات والتي تعتبر استثمار فالاستثمار يجب ان يكون في الأنشطة المنتجة والإستراتيجية كالفلاحة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة.

4. الخاتمة:

نتيجة إصلاحات السياسة الجبائية التي من آلياتها التحفيزات الجبائية الصادرة في القوانين المالية أو قوانين الاستثمار والمجهودات التي تقوم بها الجزائر لتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي بهدف التنمية الاقتصادية واستحداث مناصب العمل وإدماج العنصر النسوي في هيكل الاقتصادي الوطني كانت لها انعكاسا ايجابيا في تطور الاستثمار لكنها غير كافية لوجود عدة عناصر متداخلة يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق الأهداف المسطرة.

1.4. النتائج : أهمها كانت:

* تلعب إصلاحات السياسة الجبائية دور ايجابيا في تطور الاستثمار لكنه غير كافي .
* تعتبر التحفيزات الجبائية احد الآليات الداعمة للاستثمار.

* لا تمثل تكاليف التحفيزات الجبائية نزيفا للخزينة العمومية بل أداة لزيادة الحصيلة الجبائية عن طريق الاستثمار المحلي والأجنبي.

* تساهم التحفيزات الجبائية في زيادة مناصب العمل ومن بينها العنصر النسوي.

* عدم وجود سياسة واضحة في منح المشاريع.

*وجوب التركيز على قطاعات إستراتيجية معينة والاهتمام بها كالفلاحة وعدم تشتيت الجهد في أنشطة لا جدوى منها كقطاع الخدمات .

2.4.التوصيات : نوجزها فيما يلي :

* ضرورة القيام بتعديلات على التحفيزات الجبائية حسب الحاجة والظروف المحيطة بالاقتصاد الوطني مع القيام بدراسات معمقة واستشرافية للحفاظ على الموارد المالية للدولة.

* تشجيع الاستثمار في قطاعي الصناعي والفلاحي مع تقديم ضمانات قانونية ومالية.

* العمل على رقمنة النظام الجبائي والهيئات المسؤولة على دعم الاستثمار للقضاء على الفساد الإداري.

* جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجذب التكنولوجيا الحديثة .

* تشجيع التصدير للحفاظ على العملة الصعبة والحد من نزيفها في استيراد منتجات بالإمكان صنعها محليا.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المقالات:

1.آيت لعزيز, ف., & بهناس, ع. (2022). الإصلاحات الجبائية في إطار قوانين المالية ودورها في دعم وترقية الاستثمار في الجزائر (قراءة لقانون المالية 2022).REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES, 12(1), 476–491. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/191254

2.بن يطو, ر. (2022). فعالية السياسة الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار المحلي دراسة حالة ولاية المسيلة *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*,*7*(2), 91–109 , https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214100

3.جمام, م., & دباش, أ. (2015). دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية ,*مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*,*2*(2), 183–205, https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5064

4.حموتان, م. (2022). الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر- دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي-. *أبحاث قانونية وسياسية*,*7*(1), 1220–1242. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1939521242 .

5.زيدان, ز. (2022). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار 22-18-2022). *مجلة دراسات جبائية*,*11*(2), 149–166. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214837166 .

6.سلطان, ع. (2022). التطور التشريعي للاستثمار و أسباب عدم استقراره. *Revue Des Sciences Humaines, 33*(2), 383–398. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/188080 .

7.عبد الكريم, ب., & سفيان, ب. (2019). مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 1962-2016. *مجلة الميادين الإقتصادية*,*2*(1), 117–130. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/125354130 .

8.لوالبية, ف., & مسعودي, م. (2020). أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-. *مجلة البديل الاقتصادي*,*6*(1), 25–140. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13496140 .

9.مجاهد, س. أ., بن زايد, ن., & حاج مختار, م. خ. ا. (2020). الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر -مقاربة تحليلية-. *دراسات اقتصادية, 14*(1), 291–300. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112955 .

10.محمد, د. (2018). النظام الجبائي المطبق على الاستثمار في الجزائر—دراسة الواجبات والحوافز الجبائية للمستثمر-. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية, 5*(2), 125–138. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123085 .

11.نصر, ح., محمد محمود, و. م. ع., & عقبة, ع. ا. (2017). تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2014. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية, 4*(2), 322–341 . https://www.asjp.cerist.dz/en/article/129595

12.نمر, م. ا., جعدي, ش., & هيدوب, ر. ل. (2020). آثر التحفيزات الجبائية على دعم سياسة الاستثمار في الجزائر دراسة حالة وكالة دعم تشغيل الشباب—فرع ورقلة –. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, 6*(1), 134–151 . https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118558

القوانين والأوامر:

13.لأمر رقم 09-01, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 44 المؤرخة في 2009/07/26

14.الأمر رقم 06-08, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 47 المؤرخة في 2006/07/19

15.الأمر رقم 01-03, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 47 المؤرخة في 2001/08/22

16.الأمر رقم 66-284, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 80 المؤرخة في 1966/09/17

17.القانون رقم 88-25, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 28 المؤرخة في 1988/07/13

18.القانون رقم 16-09, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 46 المؤرخة في 2016/08/03

19.القانون رقم 86-13, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 35 المؤرخة في 1982/08/31

20.القانون رقم 93-12, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 64 المؤرخة في 1993/10/10

21.القانون رقم 86-14, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 35 المؤرخة في 1982/08/31

22.القانون رقم 82-11, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 34 المؤرخة في 1982/08/24

23.القانون رقم 82-13, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 35 المؤرخة في 1982/08/31

24.القانون رقم 22-18, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 50 المؤرخة في 28/07/ 2022

المراجع باللغة الأجنبية:

Theses and dissertations:

25.Ngouhouo, I. (2008). Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: Attractivité et effets économiques [Phdthesis, Université du Sud Toulon Var]. https://theses.hal.science/tel-00274376